

■ **على الغلاف**

الحكومة تضم التلامذة تحت رحمة المدارس

ادفع تنجح!

فأنة الحاج

نال اتحاد المؤسسات التربوية الخاصة مراده لجهة عدم الترفيع التلقائي للتلامذة خلافاً لإقتراح وزير التربية طارق المجذوب، وحصر إعطاء الإفادات المدرسية بالمدارس بعد استكمال التعليم عن بعد لغاية التاريخ الذي يناسيها، بما يحفظ «مشروعية» مطالبتهنا بالاقساط باعتبار أنها انتهت العام الدراسي كالمعتاد؛ وقد بدا مريباً أن لا تعلن وزيرة الإعلام منال عبد الصمد، بعد جلسة مجلس الوزراء اول من أمس، تفاصيل القرار الذي أعطى المدارس الكلمة الفصل في صفوف الشهادات وباقي المراحل. ومع أن وزير التربية أعلن مراراً أن التعليم عن بعد ليس البديل من التعليم في الصفوف، قرر المجلس استكمال العام الدراسي/ الجامعي الحالي عن بعد من دون حضور الصفوف في التعليم العام والمهني والجامعي لصعوبة تطبيق الإجراءات الصحية الوقائية، مع لخط تعويض الخفيايات والمعارف التي منعت الظروف من

بعض المدارس ستستمر في التعليم عن بعد حتى آخر حزيران

إكمالها إلى العام الدراسي المقبل، وتعلن كل مديرية عامة أو جامعة تاريخ التوقف عن التدريس المباشر. وعند انتهاء العام الدراسي عن بعد في التعليم العام والتعليم المهني والتقني، يرفع التلامذة إلى الصف الأعلى وفق ضوابط تحددها وزارة التربية، وتستند إلى معدل التلامذة السنوي في المدارس. كذلك يستكمل العام الدراسي لصفوف الشهادات الرسمية في التعليم العام والمهني بالسبل المتاحة وإعطاء إفادات للطلاب وفق الضوابط عينها (أي معدلات التلامذة في المدارس). لكن القرار لم يحدد مصير الطلبات الحرة في الشهادات الرسمية، فيما تكرر سؤال: «هل يستوي الذي يعيد صفه من العام السابق والذي تجاوز السن ويتخط فرصة فقط»، فيما علمت «الأخبار» أنه يجري إعداد مشروع قانون ينظم الضوابط المتعلقة بإنهاء العام الدراسي والامتحانات. وكان قرار مجلس الوزراء قد ترك ردود

وزير التربية يخضع ل«دكاكين المدارس»

لم يمر يوم واحد على اقتراح وزير التربية طارق المجذوب إنهاء العام الدراسي والترفيع التلقائي للتلامذة، حتى وقع في اليوم التالي قراراً حمل الرقم 240 م/2020، بتاريخ 18 أيار الجاري، يفوض فيه المدير العام للتربية فادي يرق بعض الصلاحيات، والبرزها الموافقة على قبول لوائح ونتائج التلامذة في المدارس الرسمية والخاصة خارج المهلة القانونية، والموافقة على تحرير اوضاع التلامذة في المدارس الرسمية والخاصة، والموافقة على تسجيل التلامذة في الثانويات

الصحية التي يمر بها البلد. الأمين العام لرابطة المدارس الإنجليزية نبيل القسطن أوض أيضاً أن المدارس ستكمل التعليم عن بعد، إلا أن عملية التقييم عن بعد ستكون صعبة

وتحتاج إلى درس كاف. ولغنا في «أنا سندرس الطريقة الفضلى بين خيارات عدة؛ منها اعتماد علامات التلميذ في التعليم الصفي لهذا العام، أو إضافة هذه العلامات إلى

لوانحها قبل 31 كانون الأول (موعد انتهاء المهلة القانونية وقد مددت هذا العام استثنائياً شهراً إضافياً بسبب الانتفاضة) أن تعدّ ملاحق بأسماء تلامذة جدد، كما يمكن شبكة المدارس – الدكاكين التي شكلت جمعاً في الآونة الأخيرة طالبية بالحصول على موافقات استثنائية، وهي مخالفة للقانون، من الاستمرار في تسجيل طلاب وهميين وترفيع راسين من دون حصولها على إجازات لفتح المدارس أو ترخيص لمباشرة العمل فيها. وعلمت «الأخبار» أن الثمن الذي

**مروان طحطح****حبيب معلوف**

ماذا بعد قرار مجلس الوزراء (2020/5/5) التمديد لطرر الجديدة ثلاثة أشهر وزيادة ارتفاعه متراً ونصف متر؟ بصرف النظر عن التسرع في اتخاذ القرار تحت ضغط بقاء النفايات في شوارع اللن وكسروان وقسم من بيروت... ما الذي يمكن فعله خلال ثلاثة أشهر؟ وهل يمكن الإفادة من فرصة تراجع الكميات التي تنتج في هذه المناطق من 1200 طن يومياً إلى 500 طن، بسبب أزمة «كورونا»، لاتخاذ الإجراءات اللازمة من التخفيف إلى الفرز، ما يُبقى على هذه النسب منخفضة؟ وهل يمكن الإفادة من الأزمة الاقتصادية وإفلاس الخزينة لطرر حلول واقعية واقتصادية طالما تَمّ تجاهلها لمصلحة المستثمرين في هذا القطاع؟

كل الظروف مهياة الآن للتغيير: الانتفاضة الشعبية لا تزال قائمة؛ لم يعد هناك مال وثروات لنهبها، وفقدت الأكرية الشعبية عنجهيتها الإنتاجية والاستهلاكية... مهلة الأشهر الثلاثة، التي تعني تمديد حالة الطوارئ وخطة عام 2016، السببية الذكر، طلبها وزير البيئة دميانوس قطار لإيجاد حلول مستدامة لقضية النفايات. ولو كان لدى الوزير الجديد الوقت الكافي للتفكير والتخطيط، لكان ربط بين خطة الطوارئ الجديدة (المهلة الجديدة) والخطة الاستراتيجية. فلماذا ثلاثة أشهر وليس أكثر؟ هل لإرعام النفس والآخرين على القبول بالحلول المستدامة بدل التمديد مجدداً لحالة الطوارئ التي بدأت منذ بداية التسعينات؟ إذا كانت هذه هي الحجة الأساسية فالوقت داهم ولا يمكن إنجاز الكثير في هذه المهلة، ولا سيما على المستوى الاستراتيجي.

عام 2018، أقرّ قانون الإنارة التامة للنفايات قبل إنجاز الاستراتيجية الوطنية الشاملة لإدارة هذا الملأ؛ وجرى استدراك الأمر بإعطاء مهلة ستة أشهر لإنجاز استراتيجية جديدة، طلب من استشاري غربي وضعها وجرت ترجمتها وإقرارها على عجل أيضاً في مجلس الوزراء مع طلب تقييم استراتيجي لها وإقرار خارطة طريق (في 2019/8/27)، تعبّر عما تريد القوى السياسية المسيطرة في الحكومة ومجلس النواب، أي

فادي غصن *

منذ عام 1997، ثبت سعر صرف الدولار مقابل الليرة، رسمياً، عند 1500 - 1515 ليرة للدولار. وتدخل مصرف لبنان إما شاربياً أو بناغاً للمحافظة عليه... إلى ما قبل نحو سنة، عندما بدأ الصرافون بتداول الدولار بسعر أعلى من سعره الرسمي، وذلك لعدم قدرة المصارف على تلبية كل طلبات الزبائن من العملات الأجنبية، إلى أن قفز أخيراً فوق حاجز 40000 ليرة للدولار.

الاقتصاد اللبناني ريعي ويعتمد بشكل كبير على استيراد المواد الاستهلاكية. وقد بلغت واردات لبنان عام 2018 نحو 19.98 مليار دولار مقابل 2,952 مليار دولار للصادرات، ما شكّل عجزاً في الميزان التجاري بقيمة 17,028 مليار دولار (بارتفاع 1.73% عن عام 2017 و5.49% عن عام 2016 بحسب أرقام البنك الدولي).

وقد عمدت الدولة اللبنانية إلى تمويل عجز الموازنة المتراكم من خلال الاستدانة، حتى وصلت قيمة الدين العام اللبناني إلى 91 مليار دولار معظمها بمثابة سندات، وبلغت قيمة السندات المصنّرة بالدولار (يوروبوندرز) نحو 32,5 مليار دولار. وجاء أول تخلف للدولة عن دفع مستحقات هذه السندات (1,2 مليار دولار) في آذار الماضي، بهدف إعادة هيكلتها بالاتفاق مع الدائنين. علماً أنها كانت قد دفعت استحقاق كانون الأول 2019 المتأخر احتياطي الدكاكين لبنان الذي بلغ نهاية كانون الثاني الماضي حوالي 30,96 مليار دولار، وذلك بعد تنزيل قيمة محفظته من اليوروبوندرز والبالغة 5,7 مليارات دولار.

استثمرت المصارف جزءاً كبيراً من أصولها في سندات الخزينة بدل استثمارها في مشاريع منتجة، ما أدى إلى تأثرها بتفشّ العملات اللبنانية. وبسبب النقص الحاد في السيولة بالعملة الأجنبية فرضت المصارف قيوداً على سحب أموال المودعين، وقاربت سحبويات العملات الأجنبية الصفر بعد إعلان التعبئة العامة بسبب كورونا. انعكس ذلك كله تراجعاً في الثقة بالنظام المصرفي ودفع المودعين الدراسي المغفل).

فاتن...

على الغلاف

ماذا بعد تمديد مطمر الجديدة 3 أشهر؟

ثم في غياب الاستراتيجية الشاملة التي تبدأ بوضع كل العطيات حول النفايات وتقوم بتصنيفها جميعها، وطرق معالجتها، ما معنى التركيز لامركزياً على موضوع النفايات «النزلية الصلبة»، فقط من دون النفايات الطبية والصناعية والرميات والنفايات السائلة الناجمة عن الصناعات وعن مياه الصرف وكيفية معالجة وحول صرف المحطات.. الخ. الا يفترض أن تشمل الخطة كل أوجه الملف وتحدد الأدوار والمهام المركزية واللامركزية؟ ومن يجمع بين حلّ مشكلة النفايات الصلبة وغيرها من المشاكل المولدة لها أو المرتبطة فيها؟ وما الذي يفترض تغييره في المستويين الاقتصادي والاجتماعي، في أنظمة الإنتاج والاستهلاك والتجارة والتسويق والاستيراد... الخ؟

صحيح أن قرار مجلس الوزراء الاخير كلّف في البند السادس وزارة البيئة باستكمال خارطة الطريق 2020 -2025 خلال مهلة شهر. إلا أن وزير البيئة دميانوس قطار بات يعرف أن الاستراتيجية وقانون النفايات يحتاجان إلى تعديل أيضاً قبل خارطة الطريق المطلوب «استكمالها»، وأن هناك مراسيم يجب إعادة النظر فيها ومنها مرسوم الفرز (رقم 5605/2019) ومراسيم مهمة كالتخفيف يفترض أن تُمدج. إضافة إلى مرسوم «تنظيم الهيئة الوطنية لإدارة النفايات الصلبة» (ولا تعرف لناذاً الصلبة فقط). كما يفترض بالوزير أن يقبل التمديد لخطة الطوارئ من دون مراجعة ومحاسبة على إدارة الفترة السابقة وكيفية التخطيط والتنفيذ والمراقبة والكلفة العالية التي دفعت... وهي مقدمة ضرورية للعبور إلى الخطة المستدامة الأكثر عدلاً وشمولاً.

مهلة الثلاثة أشهر لن تقتصر على أزمة مطمر الجديدة فقط، إذ طرح مجلس الوزراء أيضاً مشكلة إيجاد مطمر للشوف وعاليه (في مهلة شهرين)، قبل أن تنتهي قدرة مطمر الكوستابرافا الاستيعابية... ما يعني أن الأزمة لا تزال في بدايتها، وأن هناك حاجة إلى استئفا أكبر في وزارة البيئة ومجلس الوزراء قبل نفاذ الوقت الذي بات شيئاً جدّاً في ظروف تراجيدية على كل المستويات.

وجهة نظر

لماذا انهارت الليرة وأين يتجه سعر الصرف؟

فتني العشرين ألف ليرة والخمسين ألفاً، قُدرت بحوالي 19,000 مليار ليرة. وأصدر مصرف لبنان تعاميم (13215 و13216 و13221) سمحت لأصحاب الودائع بالعملة الأجنبية بسحبها بالليرة اللبنانية وحسب سعر السوق، كما وضع آلية لسحب حسابات الليرة التي تقلّ عن 5 ملايين ليرة بقيمة أكبر. وستزيد هذه الإصدارات والتعاميم من الطلب على الدولار وبالتالي الضغط على الليرة وخفض قيمتها.

إلى أين يتجه سعر الصرف؟ إذا أخذنا تأثير كل هذه العوامل مجتمعة، وبالتفاسي عن الدين العام وخدمته وعن العوامل الداخلية، يصبح أهم مصدر للتدفقات المالية الخارجة هو الواردات، والبالغة قيمتها 19.98 مليار دولار في عام 2018، وأهم مصادر التدفّقات النقدية الداخلة للعام نفسه هي الصادرات، وتحويلات المغرّبين، والسياحة بقيمة إجمالية 18.586 مليار دولار، أي برصيد سالب قيمته 1.394 مليار دولار. خفض هذا الرقم مستقبلاً يساعده على استعادة الليرة لقيمتها في السوق. أما زيادته فستزيد من الضغط على الليرة وتدهور قيمتها.

أن تتراجع التحويلات العام الجاري بسبب تراجع الثقة بالنظام المصرفي اللبناني، كما أثر انخفاض أسعار النفط سلباً على دخل اللبنانيين العاملين في دول الخليج وبالتالي وعلى تحويلاتهم، وعلى الاستثمار الخليجى في الدول كافة ومنها لبنان. ويلعب القطاع السياحي دوراً مهماً في استقطاب العملات الأجنبية فقد دخل إلى البلد ما يقارب 8.694 مليارات دولار في عام 2018، لكن عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، إضافة إلى انتشار فيروس كورونا عالمياً، وإغلاق معظم مطارات العالم، أدت إلى شبه انعدام في واردات هذا القطاع.

أصدر مصرف لبنان أوراًفاً نقدية جديدة ترن 9 أطلان من

*** استفاذ في الجامعة اللبنانية الدولية**